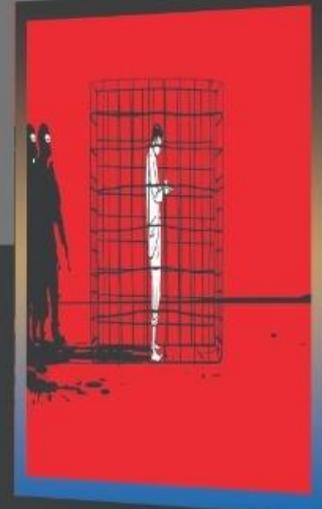




الانتهاكات ضد حرية الصحافة في
ليبيا
في الفترة من مايو 2021 إلى مايو
2022

2021/2022



#التقرير السنوي لعام 2022

40% من الاعتداءات في مدينة سرت

10% من الاعتداءات ضد المرأة الصحفية

29% قرارات وإجراءات تعسفية

المحتويات

- 1..... المنهجية
- 1..... الملخص
- 2..... التفاصيل
- 5..... التوصيات

المنهجية

قامت فريق الرصد والتوثيق في المنظمة الليبية للإعلام المستقل بإعداد هذا التقرير المعني بحرية الصحافة في ليبيا وذلك بعد التحري والاستقصاء والتواصل وإجراء المقابلات الشخصية أو الهاتفية أو عبر الانترنت مع عدد من النشطاء والصحفيين ومالكي وسائل إعلامية وأقارب الضحايا وأصحابهم، ورصد لقرارات حكومية وقوانين وتشريعات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات والمتعلقة بالعمل الصحفي خلال الفترة من مايو 2021 إلى مايو 2022.

الملخص

بما أن حماية الصحفيين من الانتهاكات التي يتعرضون إليها نتيجة لطبيعة عملهم هو أحد الأهداف الرئيسية التي قامت من أجلها المنظمة فإن المنظمة وضعت أولوياتها في رصد الانتهاكات وتوثيقها ومتابعتها وذلك لأنها الخطر الأكبر الذي يواجه الصحفيين الليبيين ويتعدى الخطر ليصل إلى أسرهم وعائلاتهم.

ظلت وتيرة الانتهاكات المرتكبة ضد حرية الصحافة في الفترة من مايو 2021 إلى مايو 2022 في نفس المستوى والسياق للأعوام الماضية وبلغت عدد الانتهاكات الكلية المرتكبة ضد حرية الصحافة في تلك الفترة أربعة عشر انتهاكا، منها عشرة اعتداءات ضد الصحفيين في خمس مدن ليبية تنوعت من إخفاء قسري وقبض تعسفي واعتداء جسدي وتصدرت مدينة سرت هذه الانتهاكات بنسبة 40% من هذه الانتهاكات، ثم مدينة طرابلس وبنغازي بنسبة 20%، ثم مدينة صرمان وأجدابيا بنسبة 10%.

ولازلت المرأة الصحفية في ليبيا تتعرض للاعتداء، فقد شكلت النساء الصحفيات المعتدى عليهن نسبة 10% من إجمالي الانتهاكات ضد الصحفيين.

جدول (1) الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين في ليبيا في ليبيا في الفترة من مايو 2021 إلى مايو 2022

النسبة المئوية	العدد	المدينة
40%	4	سرت
20%	2	طرابلس
20%	2	بنغازي
10%	1	صرمان
10%	1	أجدابيا
100%	10	العدد الكلي

وللأسف لازلت دعاوى التشهير ونشر أخبار سرية وتأجيج الرأي العام وغيرها من الدعاوى الموجودة في مواد قانون العقوبات الليبي والمتعلقة بحرية الصحافة ترفع ضد الصحفيين بالرغم من الإدانات الدولية لهذه المواد وضرور تعديلها

بحيث يقتصر أسلوب التعامل على الدعاوى المدنية في هذه القضايا، بعقوبات غير السجن أو الحبس، والاكتفاء بالغرامات المالية ما لم تكن دعوة لكراهية قومية أو عنصرية أو دينية، أو تحريضاً على التمييز أو العدوانية أو العنف أو الحرب أو خطاب الكراهية والذي تجرمه المواثيق الدولية.

كما وثقت المنظمة عدد أربعة انتهاكات ضد حرية الصحافة في ليبيا (29% من إجمالي الانتهاكات) تمثلت في قرارات وإجراءات تعسفية قامت بها السلطات سواء التشريعية منها أو التنفيذية.

جدول (2) الانتهاكات المرصودة ضد حرية الصحافة في ليبيا في الفترة من مايو 2021 إلى مايو 2022

الانتهاك	العدد	النسبة المئوية
اعتداء ضد الصحفيين	10	71%
قرارات وإجراءات تعسفية	4	29%
العدد الكلي	14	100%

تفاصيل الانتهاكات

وهذه تفاصيل الانتهاكات المرتكبة التي رصدتها المنظمة خلال الفترة من مايو 2021 إلى مايو 2022.

3 يونيو 2021: اختطاف الناشط المدني والصحفي " منصور عاطي " بالقرب من مقر مكتب الهلال الأحمر في مدينة أجدابيا من قبل ثلاث سيارات اقتادته إلى جهة غير معلومة، وظل مخفياً إخفاء قسرياً حتى تبين بعد فترة طويلة أنه تم نقله إلى سجن يتبع لكتيبة طارق بن زياد في مدينة بنغازي . تم الإفراج عنه في 4 أبريل 2022 بعد مناشدات محلية ودولية.

31 يونيو 2021 : القبض على الصحفي أحمد السنوسي من قبل أمن المصرف المركزي من أمام المصرف المركزي بالعاصمة طرابلس بعد دعوته لمظاهرة ضد سياسة محافظ المصرف المركزي. استمر الاحتجاز لساعات كتب بعدها السنوسي أنه في مكتب الأمن الداخلي وأن صحته بخير.

22 أغسطس 2021: حكومة الوحدة الوطنية تصدر القرار 301 لسنة 2021 والذي من شأنه أن يزيد من تأثير الحكومة على المشهد الإعلامي بأكمله ويهدد حرية وسائل الإعلام والتعددية في البلاد. تضمن القرار عدة مواد من شأنها أن تضع يد الحكومة على المنظومة الإعلامية برمتها في ليبيا. ويأتي هذا القرار بعد صدور قرار آخر بتاريخ 15 يونيو 2021 وقع بمقتضاه توزيع الإشراف على عشر مؤسسات إعلامية عامة على ست جهات حكومية، بما في ذلك مجلس الوزراء الذي أصبح يتولى الإشراف على أربع مؤسسات إعلامية.

كما شكل القرار خطراً حقيقياً على حرية واستقلالية الإعلام في ليبيا، حيث وقع إسناد سلطات واسعة جداً لهيئة إدارية تخضع لرئيس الحكومة للإشراف على قطاع الإعلام دون أي مراعاة للمعايير الدولية.

يتعارض هذا القرار مع المادة 15 من الإعلان الدستوري، التي نصت على ضمان الدولة لحرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر.

كما يتعارض القرار مع المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من طرف ليبيا. بموجب المعايير الدولية، ينبغي أن تكون وسائل الإعلام العمومية مستقلة عن الحكومة، علاوة على ضرورة وجود ضمانات قوية لاستقلاليتها الإدارية والوظيفية. تفتقر إدارة الإعلام والاتصال الحكومي إلى الضمانات المذكورة أعلاه لأنها تخضع للسلطة الرئاسية للحكومة، وهو ما من شأنه أن يهدد استقلالية وسائل الإعلام العمومية من خلال إمكانية التدخل في خطها التحريري وتوظيف المحتوى الإعلامي من أجل خدمة مصالح الحكومة.

9 سبتمبر 2021: تعرض الصحفيون الليبيون الممثلون لوكالات دولية وقنوات تلفزيونية لتجاهل متعمد من قبل وزير الخارجية الألماني في المؤتمر الصحفي الذي عقده صباح يوم الخميس 9 سبتمبر 2021 بعد توجيه دعوة لهم من قبل مكتب الإعلام برئاسة حكومة الوحدة الوطنية لتغطية زيارة وزير الخارجية الألماني للعاصمة طرابلس .

طالبت المنظمة الجهات المسؤولة عن دعوة الصحفيين لتغطية الأحداث بمزيد من التنسيق وضمان حق المشاركة في طرح الأسئلة بالتساوي مع باقي ممثلي المؤسسات الإعلامية بلا تمييز.

11 سبتمبر 2021: رحبت المنظمة الليبية للإعلام المستقل بإطلاق سراح المصور الصحفي إسماعيل بوزريعة بعد حوالي سنتين وتسعة أشهر في السجن العسكري بمدينة بنغازي.

وألقت السلطات الأمنية في مدينة اجدابيا القبض على " الزوي " في ديسمبر 2018 بعد اتهامه بالعمل مع قنوات اتهمتها بدعم الإرهاب.

وأصدرت محكمة عسكرية في مايو 2020 الحكم بالسجن خمسة وعشرين عاما على الزوي في جلسة سرية لم تتوافر فيها شروط المحكمة العادلة .

وقادت المنظمة الليبية للإعلام المستقل مع شركائها في ائتلاف المنصة وصحفيون ونشطاء حقوقيون حملة مناصرة تنديدا بالحكم الجائر ضد الزوي مطالبة السلطات في شرق البلاد بإطلاق سراحه وإسقاط التهم الجنائية ضده.

وتناشد المنظمة الليبية للإعلام المستقل السلطات الليبية بإطلاق سراح سجناء الرأي والكشف عن المغيبيين قسريا وتؤكد أن محاكمة المواطنين سواء مدنيين أو عسكريين أمام محاكم عسكرية في قضايا الرأي والتعبير خرق جسيم للالتزامات ليبيا الدولية لحماية حرية الرأي والتعبير ويخالف الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية.

20 سبتمبر 2021: القبض على المذيع " حمزة فوزي " وإيداعه في سجن في مركز شرطة صرمان عقب شكوى تشهير تقدم بها مسؤول في المدينة. وتقدم مدير مستشفى صرمان شكوى تشهير ضد الإعلامي "فوزي حمزة " بعد خروجه في مؤتمر صحفي نشر على صفحة لجنة مكافحة وباء كورونا بالمدينة تحدث فيه عن الصعوبات التي يعانها المصابون بكوفيد 19 في المدينة نتيجة نقص الأكسجين الذي أدى إلى عدة وفيات في المدينة محملا مدير المستشفى المسؤولية بسبب عدم تشغيل مصنع الأكسجين وكل النتائج السلبية الناتجة من نقص الأكسجين بالنسبة لمرضى كوفيد 19.

وتم استدعاء الصحفي ومثوله أمام وكيل النيابة الذي أمر بتمديد حبسه ستة أيام على ذمة التحقيق في تهمة التشهير بمدير المستشفى.

دخل في إضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام ليتم نقله في يوم 24 سبتمبر 2021 إلى مصحة صرمان الكبرى بعد تدهور حالته الصحية، وفي يوم 27 سبتمبر 2021 تم إيداعه في سجن جودايم بمدينة الزاوية والذي بقي فيه لمدة خمسة أيام ليتم الإفراج عنه يوم 30 سبتمبر 2021 بعد تنازل مقدم الشكوى.

وبعد حضور حمزة جلستين مع محاميه " المحامي وائل بن إسماعيل " الأولى كانت في 7 نوفمبر 2021 والثانية في 25 نوفمبر 2021 قررت المحكمة في 4 ديسمبر 2021 انقضاء الدعوى بالتنازل المقدم من الشاكي.

وتبين قضية حمزة أن قضايا التشهير والتي تعاقب عليها المادة 439 من قانون العقوبات الليبي لا تزال تستخدم ضد الصحفيين والمدونين لإسكات الأصوات المنتقدة وأن الحبس الاحتياطي للصحفيين والمدونين في قضايا الرأي والتعبير لا يزال معمولا به.

وبالرغم من أن حمزة عمل مذيعا في راديو الأولى بصرمان وقناة ليبيا الرسمية وكان أحد المتطوعين بمركز مجابهة كورونا بمدينة صرمان إلا أن عدم وجود جهة رسمية تعطي أذونات مزاوله للصحفيين في ليبيا أدى إلى عدم الاعتراف به كصحفي

أمام الجهات القضائية وبالتالي لم يتم تطبيق قانون المطبوعات في حالته والذي يمنح السلطات من القبض أو التحقيق مع الصحفيين في قضايا الصحافة إلا بعد أخذ الإذن من الوزير المعني.

23 أكتوبر 2021: اختفاء المصور الصحفي صدام الساكت، الذي فقد الاتصال به منذ ظهر يوم السبت 23 أكتوبر 2021 أثناء تغطيته لوقفه احتجاجية لمهاجرين في جنزور طرابلس. بقي مصير صدام مجهولاً لفترة طويلة حتى تم الإفراج عنه يوم 31 يناير 2022.

22 نوفمبر 2021 : اختطاف الصحفي "سراج عبد الحفيظ المقصبي" ظهر يوم الاثنين 22 نوفمبر 2021 في مدينة بنغازي من قبل مجموعة مسلحة حيث اقتحمت تلك المجموعة مقر صحيفة الحياة الليبية التابعة لفرع الهيئة بنغازي وقامت بترويع الموظفين والصحفيين رافضة تقديم أي استدعاء رسمي أو إظهار أوراق رسمية توضح أسباب اقتيادهم للصحفي "سراج المقصبي" والذي يعمل صحفياً متعاوناً مع فرع مع فرع الهيئة بنغازي.

تم إطلاق سراح "سراج المقصبي" في 29 ديسمبر 2021 دون توضيح من الجهات الأمنية لأسباب القبض عليه وإخفائه قسرياً لمدة لأكثر من 36 يوماً

24 نوفمبر 2021 : القبض على الصحفي محمد الأميل يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 والتحقيق معه من قبل الجهات الأمنية في مدينة سرت ثم الإفراج عنه يوم 25 نوفمبر 2021 . فيما أكدت معلومات تلقته المنظمة توقيف صحفيين آخرين في سرت لكنها لم تتحصل على أي معلومات تفصيلية عنهما بسبب التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون في سرت. وبالرغم من أن الأميل يعمل مراسلاً لوكالة الأنباء الليبية في مدينة سرت، أي أن لديه إذن مزاولة العمل الصحفي باعتبار أن الوكالة مؤسسة عامة إلا أن التحقيق معه لم يتم وفقاً لقانون المطبوعات.

5 ديسمبر 2021 : تأخر إدارة الإعلام الخارجي في إصدار الموافقات لممثلي وسائل الإعلام الأجنبية في ليبيا لتغطية الانتخابات والتي كان من المزمع عقدها في 24 ديسمبر 2021.

واشتمكى ممثلو المؤسسات الإعلامية الأجنبية المسجلة في ليبيا من تعمد التأخير في إصدار الموافقات اللازمة خلال آجال مناسبة لتغطية الانتخابات حيث تقدموا بطلب للحصول على الموافقة لتغطية الانتخابات منذ شهر أكتوبر 2021، وبالرغم من ذلك لم يتحصلوا على رد حتى الثالث من ديسمبر الجاري .

17 ديسمبر 2021: إصدار القانون رقم 8 لسنة 2021 بشأن ضم وكالة الأنباء الليبية إلى هيئة رئاسة مجلس النواب في خطوة استثنائية للسيطرة والهيمنة على الإعلام العمومي.

ومن خلال مطالعة نصوص القانون المشار إليه، تبين أنها غير دستورية، وتشكل خطراً حقيقياً على حرية واستقلالية الإعلام في ليبيا، إذ تم تعديل بعض المواد المتعلقة بتعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة بطريقة طغى عليها الطابع السياسي، بتفرد هيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيس ديوان مجلس النواب، ولا وجود لأي مؤشرات لإشراك الأطراف السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني، كما غابت معايير الكفاءة والنزاهة والاستقلالية في تعيين الأعضاء.

إن إصدار تشريعات إعلامية تخالف المبادئ الدولية لحرية الإعلام و نزاهته واستقلالته يؤدي إلى تراجع مؤشر حرية الصحافة في ليبيا.

وتبين هذه الخطوة صراع السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية على اقتسام الإعلام العمومي بين رئاسة الوزراء والوزارات" السلطة التنفيذية " ومجلس النواب " السلطة التشريعية " في مخالفة صريحة للمواثيق الدولية لحرية الإعلام.

12 فبراير 2022 : الاعتداء على الصحفية المصورة " مبروكة المسماري " في مدينة بنغازي ومضايقتها أثناء قيادتها لسياراتها حيث لاحقت مجموعة مسلحة مكونة من ثمانية أشخاص الصحفية "مبروكة" والتي تعمل مراسلة ميدانية ومصورة لقناة 218 في مدينة بنغازي وقامت بمضايقتها والاعتداء عليها لفظياً بالشتائم والتهامات يوم السبت 12 فبراير 2022 أثناء خروجها لتأدية مهمة صحفية.

26 مارس 2022 : القبض على مراسل قناة 218 في مدينة سرت " على الريفايوي " حيث قامت مجموعة مسلحة مساء السبت 26 مارس 2022 بالقبض على " الريفايوي " في مدينة سرت بسبب ما وصفته " إنجازته تقارير إعلامية عن عمل بلدية سرت، من شأنها أن تؤجج الرأي العام " ولا يزال مصيره مجهولاً حتى كتابة هذا التقرير.

وتوضح المنظمة أن هذا التقرير لا يعني رصد جميع الانتهاكات المرتكبة ضد حرية الصحافة في ليبيا، فالعديد من الانتهاكات ظلت طي الكتمان لأسباب عديدة منها عدم رغبة الضحايا من الإعلان عنها وتوثيقها خوفاً من انتقام الجهات المعتدية.

التوصيات :

- مطالبة كافة مؤسسات الدولة المختصة بتوفير الحماية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية كترجمةً لالتزامها باحترام المواثيق ذات العلاقة، واحترام تطبيق المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيزاً لحرية الصحافة الذي تستلزم توفير غطاءٍ شرعي وحمايةٍ دستوريةٍ للعاملين في مجال الصحافة أثناء تغطية الأحداث اليومية حفاظاً على حياتهم.
- حث السلطات الليبية على اتخاذ مزيد من الخطوات لحماية حرية الصحافة وتوفير بيئة مواتية لوسائل الإعلام يمكنها من خلالها العمل بحرية، دون تمييز، ودون الخوف من الأعمال الانتقامية أو العقاب التعسفي.
- دعوة السلطات الليبية لعدم تعقيد إجراءات العمل الصحفي من خلال هيئة يوكل إليها مهمة إعطاء أذونات مزاوله العمل الصحفي وفقاً للمعايير الدولية وضمن حصول الصحفيين على التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات.
- مطالبة السلطات التشريعية بإصدار قانون جديد ينظم الإعلام في ليبيا وإلغاء التشريعات والتي تفرض عقوبات تصل إلى الإعدام على جرائم متعلقة بالتعبير السلمي عن الرأي، والتي تخالف الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية الخاصة بحماية حرية الصحافة والتي وقعت عليها الدولة الليبية.
- مطالبة السلطات بتجريم محاكمة الصحفيين أمام المحاكم العسكرية وتعديل قانون مكافحة الإرهاب وأن محاكمة المواطنين سواء مدنيين أو عسكريين أمام محاكم عسكرية في قضايا الرأي والتعبير خرق جسيم لالتزامات ليبيا الدولية لحماية حرية الرأي والتعبير ويخالف الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية.
- حث السلطات الليبية على إجراء تحقيقات فورية وجادة من أجل إيجاد آليات عملية وفعالة تنهي بشكل حاسم حالات الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في ليبيا وتنتهي حملات التحريض والكرهية.
- مطالبة السلطات الليبية والمجتمع الدولي والجهات الأخرى ذات الصلة بالعمل بقوة من أجل محاسبة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الصحفيين وأن لا يظل مرتكبو هذه الانتهاكات مجهولين؛
- مطالبة السلطات الليبية باعتماد توصيات خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

المنظمة الليبية للإعلام المستقل
طرابلس : 5 مايو 2022

© 2022 جميع الحقوق محفوظة للمنظمة الليبية للإعلام المستقل (لوفيم)

© 2022 The Libyan Organization For Independent Media (LOFIM), All Rights Reserved.